

مدخل

أ - الإنسان ككائن تاريخي:

لا شك أن البعد التاريخي يمثل إحدى المميزات الأساسية التي يتسم بها الوجود البشري. فالإنسان، بخلاف بقية الكائنات، لا يعيش منعزلاً في لحظته الحاضرة فقط، بل يستطيع العودة إلى الماضي لتمثل حوادثه أو التوجه نحو المستقبل لتجسيد طموحاته.. لذلك نجده قد سعى - منذ القدم - إلى تدوين ماضيه بغرض الحفاظ على تراثه أو أخذ العبرة منه؛ وهو ما يؤكد أن اكتشاف الكتابة قد مثل عاملاً حاسماً في ظهور عملية التأريخ لماضي الإنسان.

ب - موضوع ومنهج التاريخ:

يندرج التاريخ ضمن حقل العلوم الإنسانية لكونه يتناول الحادثة التاريخية باعتبارها ظاهرة تحمل دلالة إنسانية، أي تدل على ما حدث للإنسان في الماضي وترك أثره فيه، سواء كان هذا الحادث طبيعياً (فيضان - زلزال..)، أو اجتماعياً سياسياً (ثورة - حرب..)، أو فكرياً فنياً (إبداعات...).

فالتاريخ، إذن، علم ينصب على ماضي الإنسان، ويمثل بذلك محاولة لاستعادة حدث فريد زال وانقضى، وذلك من خلال استنطاق الآثار والوثائق المرتبطة به.. ومعنى ذلك أن الحادثة التاريخية لا يتم التعرف عليها بشكل مباشر، بل يعتمد المؤرخ على المخلفات الدالة عليها، سواء كانت "إرادية" خلفها الإنسان كشاهد عليه للأجيال اللاحقة (مذكرات - خطب - محاضرات..)، أو "غير إرادية" كانت موجهة نحو تلبية أغراض أخرى (أدوات - بنايات - مواضيع أدبية وفنية..).

ومن هنا تتبين صعوبة عمل المؤرخ الذي يحاول استرجاع الماضي بناءً على ما تخبر به الوثيقة أو الأثر، حيث يقتضي المنهج التاريخي ممارسة نقد مزدوج، أحدهما خارجي يتوجه إلى مظهر أو شكل الوثيقة للتأكد من ارتباطها بالمرحلة المدروسة (مادة الورق ونوع الحبر والأسلوب والخط...)، مستعيناً في ذلك بعدة تخصصات علمية أهمها علم الكتابة القديمة وعلم الآثار القديمة؛ والآخر باطني ينصب على مضمون الوثيقة ومدى نزاهة الرواة أو الشهود...

واجهت العلوم الإنسانية، بفعل نشأتها المتأخرة، مشكلة "العلمية" تحت تأثير النموذج التجريبي الذي حقق تقدما باهرا في مجال العلوم الطبيعية (فيزياء ق 18) ، حيث انقسمت الآراء بين معترض على إمكانية قيام علوم إنسانية بدعوى استحالة تطبيق خطوات المنهج التجريبي (الملاحظة والتجريب...) وتعذر استيفاء شروطه (الموضوعية)؛ وبين مؤيد لمشروعية هذه العلوم بحجة "الخصوصية" التي تميز الظواهر الإنسانية، والتي تستلزم مناهج ملائمة لها..

من هذا المنطلق، نجد أن علم التاريخ قد شكل مجالا لإثارة عدة قضايا "إبستمولوجية" ترتبط بإمكانية قيام معرفة تاريخية علمية - موضوعية ، إضافة إلى قضايا تتدرج ضمن "فلسفة التاريخ"، كطبيعة حركة التاريخ وغايته أو دور الإنسان في صنع التاريخ...فإلى أي حد يمكن أن تكون معرفة التاريخ علمية - موضوعية ؟.. وكيف يتحدد منطق التاريخ أو سيرورته وغايته؟.. وإلى أي مدى يكون الإنسان فاعلا في صنع التاريخ؟

المحور الأول : المعرفة التاريخية

تميز مجال "الإبستمولوجيا" بإثارة عدة قضايا منهجية حول مدى إمكانية قيام علوم إنسانية ترقى معارفها إلى مستوى موضوعية ودقة الحقائق التي أنتجتها العلوم الطبيعية أو "الحقة". وقد شكلت مسألة "الموضوعية" وجها بارزا لهذه الإشكالية، وخصوصا في مجال المعرفة التاريخية... فالتاريخ، بوصفه معرفة تنصب على ماض زال وانتهى ،مثل ميدانا مناسبا لطرح هذه المسألة، إما بهدف إثبات تعذر قيام معرفة علمية بالتاريخ بسبب انتفاء شرط الموضوعية ، أو بغاية التأكيد على خصوصية تفرض اعتماد معايير أخرى تناسب طبيعة المجال وتوفر، بالتالي، العلمية المنشودة للمعرفة التاريخية.

ونصادف، بصدد تحديد طبيعة وقيمة المعرفة التاريخية، أطروحات تدافع عن إمكانية بناء معرفة علمية بالتاريخ من خلال التأكيد على أن الصعوبات الموضوعية والذاتية التي تكشف عن الطابع المحدود والنسبي لهذه المعرفة لا تمثل مدعاة للطعن في مشروعية المعرفة التاريخية بقدر ما تكشف عن الخصوصية التي تميز هذا المجال.

ماكس فيبر: (1864/1920) :



وفي هذا السياق يندرج موقف "ماكس فيبر" الذي يعتبر أن الحوادث التاريخية- التي تشكل موضوع عمل المؤرخ- تتميز بالكثافة من جهة، الشيء الذي يطرح صعوبة الإحاطة بها مهما بلغ المنهج المعتمد من صرامة.. ومن جهة أخرى، تمثل وقائع الماضي حوادث متفردة لا تسمح بالتوصل إلى قوانين ثابتة كما هو الشأن بالنسبة للعلوم الحقة (مشكلة انتفاء تكرار الحوادث وتعذر التعميم).

وإضافة إلى هذه الصعوبات الموضوعية النابعة من طبيعة الواقع التاريخي، يؤكد "ماكس فيبر" على أهمية البعد الإيديولوجي- كعامل ذاتي - في توجيه عملية التفسير التي يقدمها المؤرخ للتاريخ، وذلك من خلال انتقائه للعوامل أو الأسباب المفسرة لحوادث الماضي، حيث تتدخل القيم والأحكام الذاتية في إعطاء الأولوية لعامل على آخر..

وهكذا ينتهي هذا التصور إلى اعتبار أن المعرفة التاريخية لا يمكن أن تكون تامة فضلا عن امتزاجها بذاتية المؤرخ أو نظريته الخاصة).

ريمون آرون: (1895/1983)



في نفس الإتجاه، يركز "ر - آرون" على عائق المسافة الزمنية التي تفصل الماضي الذي يراد استعادته عن الحاضر المعيش. فالواقع الذي نعيشه ندركه بطريقة تلقائية؛ أما الماضي الذي لم نعشه فيتعذر فهم دلالات أحداثه. وينجم عن ذلك أن المعرفة التاريخية تظل صعبة المنال في شموليتها، ولا يمكن إلا أن تكون نسبية محدودة.. كما أن جدلية الماضي والحاضر هذه قد تجعل المؤرخ متأثرا بواقعه الاجتماعي في فهم دلالات الماضي (العامل الإيديولوجي). ويقول "ر - آرون" عن ذلك: "لم تعد المعرفة بالتاريخ قائمة على قصص ما حدث نقلا عن وثائق مخطوطة ، ولكنها قائمة في ما نريد أن نكتشفه ".

بول ريكور: (1913/2005)



نصادف طرعا آخر يحاول إضفاء المشروعية العلمية على التاريخ عند "ب - ريكور" الذي يؤكد على "الخصوصية" التي تطبع المعرفة التاريخية بوصفها معرفة لا تنصب على معطيات جاهزة مثل العلوم الحقة، بل هي معرفة يتم بناؤها اعتمادا على منهج خاص يقوم على استنتاج مخلفات الماضي وتحويلها إلى وثائق "دالة" بناء على منهج دقيق يمارس من خلاله المؤرخ الملاحظة والنقد.. وهذه الممارسة المنهجية لا تختلف، من حيث قيمتها، عن المنهج المعتمد في العلوم الحقة، مع تميزها بخصوصية تستوجبها طبيعة الظاهرة التاريخية.

أما عن الموضوعية المتوخاة في المعرفة العلمية، فيؤكد "ب - ريكور" على أن خصوصية موضوع التاريخ ومنهجه تقتضي النظر إلى المعرفة التاريخية من خلال معيار لا يخضع، بشكل

مطلق، للمعنى المتعارف عليه في العلوم الحقّة حول مبدأ الموضوعية. فالمعرفة التاريخية لا تخلو من الذاتية التي تتمثل في ترجيح المؤرخ لعامل مفسر على آخر. ومن ثم، بدل التمسك بمطلب الموضوعية التامة التي تضي على المعرفة سمة الإطلاق، ينبغي اعتبار المعرفة التاريخية نسبية يتداخل فيها الذاتي بالموضوعي. والمعرفة التاريخية ينبغي لها أن تنصرف عن الرغبة في الموضوعية إلى البحث عن ذاتية "جيدة" تسعى إلى جعل التاريخ معرفة ممكنة. وعموماً، يتضح أن المعرفة التاريخية قد لا تكون تامة وموضوعية بالنظر إلى العوائق المنهجية - الموضوعية والذاتية - التي تؤكد عليها التصورات السابقة... غير أن ذلك لا ينفي كونها معرفة لا تخلو من شروط العلمية بالنظر إلى الخصوصية التي تميز موضوع ومنهج التاريخ .

المحور الثاني : التاريخ وفكرة التقدم

بالإضافة إلى ما تطرحه المعرفة التاريخية من إشكالات منهجية ذات طبيعة إستمولوجية (الموضوعية..)، نجد في مجال "فلسفة التاريخ" قضايا أخرى ترتبط بالمنطق الذي يحكم حركة التاريخ أو سيرورته، وبدور الإنسان في التاريخ.. ومن أهم المواقف في هذا الإطار:

فريدريك هيغل:

تقوم فلسفة "هيغل" على مفهوم "الديالكتيك" الذي يحدد من خلاله طبيعة الحركة الجدلية التي يخضع لها الواقع بكل مستوياته (القضية - النقيض - التركيب). وهي حركة تسير عليها الطبيعة في نموها، كما يسير عليها العقل في نشاطه المعرفي. فالصيرورة، أي الانتقال من حال إلى آخر انتقالا جدليا، هي القانون المتحكم في حركة الكون والعقل والتاريخ. والغاية النهائية لهذه الحركة هي تحقيق المطلق أو إرادة الروح الكلية أو المطلقة..

وبناء على تصوره الجدلي، يرى "هيغل"، في فلسفته التاريخية، أن تاريخ الإنسانية يسير وفق هذا القانون الذي يعكس إرادة الروح الكلية التي تتخذ من عظماء الأمم وأبطالها أدوات لتحقيق المطلق. فكل أمة تتمكن من السيطرة، في فترة زمنية معينة، تكون أداة لاشعورية تعبر عن إرادة الروح الكلية، إلى أن تتسلم أمة أخرى زمام القيادة في إطار تحقيق الحرية والتقدم وفقا لمشئنة الإرادة الإلهية.

كارل ماركس: (1818/1883)

لقد أخذ "ماركس" مفهوم الجدل (الديالكتيك) عن "هيغل" رافضا نزعتة المثالية التي تجعل من الفكر (الروح الكلية) أساسا وغاية للوجود.. فصيرورة التاريخ عند "ماركس" محكومة بالتناقض المادي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وهو



تناقض ينشأ عنه صراع اجتماعي أو طبقي يؤدي إلى التحول من نمط إنتاج إلى آخر في إطار حركة جدلية تطويرية يتحقق عبرها النمو والتقدم. وذلك أن كل نمط إنتاج يحتضن في جوفه عناصر متناقضة تدخل في صراع ينتهي بالانتقال إلى نمط جديد يمثل مرحلة أكثر تقدما.

م/ ميرلو- بونتي:

يرفض "ميرلو- بونتي" التصور الذي يقوم على الاعتقاد بأن التاريخ يحكمه منطق معين يجعله يسير في اتجاه محدد أو يسعى نحو غاية مرسومة. فالقبول بفكرة التقدم الضروري أو الحتمي في حركة التاريخ يضيفي على التاريخ البشري صبغة برنامج محدد سلفا، ويسقطنا في نزعة لاهوتية (ثيولوجية) بعيدة كل البعد عن العقلانية.. ومن هنا، يجب عدم إغفال "العرضية" في مسار التاريخ، والتي تتجلى في تعدد الإمكانيات التي تتفتح عليها حركة التاريخ، بحيث لا يعود ما يسمى بمنطق التاريخ سوى إحدى هذه الإمكانيات.

ك- ل- ستراوس:

من المعروف أن المنظور الأنثروبولوجي يقوم على التأكيد على مفهوم الاختلاف في مقاربتة للثقافات البشرية المتنوعة، معتبرا أن القيمة الحقيقية لكل ثقافة تكمن في ما يميزها من اختلاف وليس في درجة تقدمها التقني.. ولا يخفى البعد النقدي لهذا التصور تجاه المركزية الأوروبية التي تضيفي على النموذج الغربي طابعا كونيا يفرض نفسه، كمسار تاريخي حتمي، على بقية المجتمعات... ومن هذا المنطلق، يرفض "ل- ستراوس" فكرة التقدم في التاريخ لكونها تنطوي على الإقرار بتصنيف أو ترتيب يسلم بهيمنة النموذج الغربي في التطور؛ هذا في حين أن المجتمعات ليست ملزمة باتباع نفس المسار التطوري للغرب بدعوى ضرورة التقدم، بل ينبغي احترام الاختلافات الثقافية التي تضيفي على فكرة التقدم طابع النسبية... ونجد توضيحا لهذا الموقف في قول "ل- ستراوس": "كل مجتمع يتقدم من زاوية ما ويأسن أو يرتكس من زوايا أخرى. إن ما لا أعتقد فيه هو أن يمكن تنظيم وتصنيف المجتمعات الإنسانية على سلم وحيد للتقدم، حيث يحتل كل مجتمع مكانا قبل أو وراء المجتمعات الأخرى. ليس هناك نظام علمي للتقدم. لا أعتقد أن هناك اتجاها للتاريخ".

هكذا، يتبين أن التاريخ يطرح إشكالا نظريا انقسمت بصده فلسفات التاريخ إلى تصورات تعتبر حركة التاريخ خاضعة لمنطق خاص يرمي إلى تحقيق التقدم سعيا وراء غايات قد تتمثل في بلوغ المطلق وفقا لإرادة الروح الكلية (هيجل)، أو في الوصول إلى المجتمع الشيوعي الذي ينتقي فيه التناقض ويغيب فيه الصراع الطبقي (ماركس)... وتصورات تعترض على فكرة التقدم الخطي الهادف إلى غاية نهائية، إما بالتأكيد على عدم استبعاد الصدفة والعرضية في النظر إلى حركة التاريخ (ميرلو- بونتي)، أو بتسيب فكرة التقدم من خلال الإصرار على شرط احترام الاختلاف أو الخصوصية الثقافية (ستراوس).

المحور الثالث: دور الإنسان في التاريخ

تحتضن فلسفات التاريخ، أيضاً، تصورات حول دور الإنسان في صنع التاريخ وتوجيه مساره نحو أهداف معينة.. فهل يتحدد الإنسان كصانع للتاريخ وفقاً لإرادته، أم أنه يخضع لقوى أخرى تعد المسؤول الحقيقي عن حركة التاريخ وغايته ؟

هيجل:

في ظل هذا التصور المثالي الذي يقوم على الاعتقاد بوجود "روح كلية" تسري في الكون وتتحكم في حركة وغاية التاريخ، يمثل الإنسان أداة في يد هذه القوة التي تستخدمه من أجل تحقيق المطلق. وهي تختار من الناس الأبطال والعابرة لكونهم يجسدون، أفضل من غيرهم، الغايات التي ترمي إليها الإرادة الإلهية، فيكون دورهم هو تحقيق التقدم في انسجام مع غاية الروح الكلية في بلوغ المطلق... فالإنسان ليس سوى وسيلة في يد التاريخ وليس صانعاً له إلا بالمعنى الهيجلي الذي يتجلى في تنفيذ برنامج محدد سلفاً من قبل الروح الإلهية المطلقة. وأما اعتقاد الإنسان في كونه صانعاً للتاريخ، فليس سوى وهما أو خداعاً ومكراً من التاريخ !..

ماركس:

تركز الماركسية على الدور الأساسي للصراع الطبقي كمحرك للتاريخ، حيث تغدو الطبقة الاجتماعية (المستغلة أو المحكومة) فاعلاً أو صانعاً للتاريخ عندما تدخل في صراع مع الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج من أجل إحداث تغيير ثوري ينجم عنه التحول إلى نمط إنتاج جديد أكثر تقدماً من النمط السابق. غير أن بلوغ الصراع الطبقي مستوى التغيير الثوري يتوقف، أيضاً، على نضج الشروط الموضوعية المتمثلة في بلوغ التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقاته درجة التغيير الكيفي.. ومعنى ذلك أن التغيير الثوري لا يخضع لإرادة الأفراد فقط، بل يظل رهيناً بتوفر الشروط المادية (اقتصادية بالخصوص)، مما يؤكد أن تأثير الإنسان في حركة التاريخ لا يتم بحرية كاملة، على اعتبار أن ارتهان التغيير الثوري بالعوامل الاقتصادية يجعل هذا التأثير نسبياً محدوداً.

سارتر:

تحتل مسألة حرية الإنسان مكانة هامة في الفلسفة الوجودية التي يعد "سارتر" أحد أبرز أعلامها، وذلك من خلال تأكيدها على أن الإنسان يبنّي ماهيته وفقاً لما يريد أن يكون عليه (الإنسان بوصفه "مشروعاً" عند "سارتر"). ونتيجة هذا الموقف هي اعتبار الإنسان قادراً على



صنع التاريخ وتوجيه مساره عندما يمتلك الوعي بالممكّنات أو الاختيارات المتاحة له، لكي يتمكن من تجاوز الوضعية المعطاة، أو الشروط الموضوعية، عبر تحقيقه لمشروعه ضمن حقل الممكّنات التي يختار إحداها.

وهكذا، يتبين أن دور الإنسان في التاريخ قد يكون محكوما بقوى متعالية يستجيب الأفراد لمشيتها دون وعي منهم إذا انطلقنا من وجهة نظر مثالية (هيجل)، وقد يكون الإنسان فاعلا في التاريخ في إطار حرية نسبية لا تتفقت من تأثير الشروط الموضوعية حسب التصور المادي (ماركس)، كما قد نرى في الإنسان صانعا للتاريخ بحرية أكبر تتأسس على الوعي بالممكّنات مثلما تؤكد ذلك الوجودية (سارتر).

سلسلة دروس أحمد جابر



دروس فيلومغرب مجانية، لا يسمح لأحد المتاجرة بها

جميع الحقوق محفوظة © 2007 PHILOMAGHREB Powered by

ذ: سعيد إيماني
2010/2009